الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن

PERSGA

الهيئة الإقليمية للمحافظة على
بيئة البحر الأحمر وخليج عدن

مشاريع أرض الواقع والأنشطة النموذجية في إقليم البحر الأحمر وخليج عدن ٢٠٠٦ - ٢٠٠٩م

الجزء الأول - يناير ٢٠١٠م

الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن

مشاريع أرض الواقع والأنشطة النموذجية

١.	الافتتاحية	٤
٢.	مقدمة	٥
٣.	أنشطة نموذجية	٦
الأردن	– تنظيم الأنشطة التوعوية المرتبطة بالشعاب المرجانية على ساحل منتزه العقبة البحري	٧
السعودية	– التعليم من أجل التنمية المستدامة للموارد البحرية والساحلية	١١
	– الاجتماع العالمي التاسع للبحار الإقليمية	١٣
	– تركيب عوامات الرسو في مواقع الغوص	١٥
السودان	– نظام وطني للتصدي لحوادث التلوث بالزيت	١٧
مصر	– بناء القدرات لرصد الملوثات العضوية وغير العضوية على السواحل المصرية للبحر الأحمر	١٩
	– السياحة البيئية وإدارة مناطق الشورى في منطقة حماطة	٢٢
	– افتتاح مركز المساعدات المتبادلة للطوارئ البحرية (إيمارسجا)	٢٥
اليمن	– مهمة ميدانية لتقييم مصائد خيار البحر	٢٨

أسهم تنفيذ برنامج مشاريع على أرض الواقع بصورة ملحوظة في النهوض بقدرات دول الإقليم نحو تحقيق الإدارة المستدامة للبيئات الساحلية والبحرية. ويبرز ذلك في الدور الذي تلعبه مشروعات البرنامج في تيسير إنفاذ التشريعات الإقليمية ، وتنفيذ الخطط الإقليمية والوطنية التي طورتها الهيئة في السابق بالتعاون مع الدول.

برزت فكرة تأسيس الهيئة لبرنامج مشاريع علي أرض الواقع كنهج فعال وعملي لدعم دول الهيئة لتحقيق طموحاتها نحو تطبيق خطط العمل والتنمية المستدامة، وتعد هذه المشاريع كمشاريع نموذجية تنفذ في الدول من خلال الكفاءات الوطنية بحيث يمكن البناء على هذه المشاريع والتوسع فيها على المستوى الوطني، وتهدف بالدرجة الأولى إلى نقل الخبرات والتقنيات وتقديم مبادرات تطبيقية تكون نواه عمل وطني متكامل يمكن تنفيذه بكفاءات محلية. كما تهدف هذه المشاريع إلى تبادل الخبرات والتجارب الناجحة بين دول الإقليم ومن ثم تعميمها على سائر الإقليم.

وعلى ضوء النجاح الذي حققه برنامج مشاريع على أرض الواقع، فقد رأت الهيئة ضرورة توثيق هذه المشاريع حيث انها تعتبر نموذج ناجح ومثال يحتذى به كمحاولة لتطبيق إدارة بيئية متكاملة مما قد يستفيد منه دول الإقليم كتجربة عملية ناجحة نحو تنمية مستدامة في الإقليم.

الأمين العام

أ.د. زياد بن حمزة أبو غرارة

البلد

المملكة الأردنية الهاشمية

مسمى المشروع

تنظيم الأنشطة الترويحية المرتبطة بالشعاب المرجانية على ساحل منتزه العقبة البحري

تنفيذ المشروع

سبتمبر ٢٠٠٩ م

المشاركون

الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن

وزارة البيئة في المملكة الأردنية الهاشمية

سلطة العقبة الاقتصادية الخاصة

جمعية هبكا المصرية

وصف المشروع

تم تنفيذ المشروع في إطار الجهود التي تبذلها الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن بالتعاون مع وزارة البيئة في المملكة الأردنية الهاشمية للمحافظة على الثروات البحرية والشعاب المرجانية على ساحل البحر الأحمر لمدينة العقبة والتي تشهد أنشطة بحرية وساحلية مكثفة نظرا لقصر طول الساحل وكثرة المشاريع السياحية الساحلية وعدد مستخدمي البيئة البحرية. وقد تم تنفيذ هذا المشروع ضمن خطة عمل الشبكة الإقليمية للمحميات البحرية حيث أن منتزه العقبة البحري هو أحد المحميات البحرية الواقعة ضمن الشبكة. ومن المعروف أن البحر الأحمر يحتوي على بيئات بحرية وساحلية فريدة من نوعها على المستوى العالمي، كما أن الشعاب المرجانية الموجودة على ساحل مدينة العقبة هي إحدى آخر مناطق الشعاب المرجانية المتواجدة شمال الكرة الأرضية، ومما يضيف أهمية اخرى لتلك المنطقة هو أن ساحل مدينة العقبة يصل طوله إلى ٢٧ كم ويعتبر المنفذ البحري الوحيد لحركة الصادرات والواردات البحرية للمملكة الأردنية الهاشمية، كذلك يعتبر المتنفس الوحيد للسياحة والتنمية الساحلية والبحرية، مما يستدعي بذل الجهود للحفاظ عليها واستخدامها بطريقة بيئية آمنة ومستدامة.

يهدف المشروع إلى دراسة الوضع الراهن للمشكلات التي تواجه البيئة البحرية ومستخدميها ووضع حلول لحماية البيئة البحرية وسلامة مستخدميها بطريقة مستدامة.

الوضع الراهن :

- نظراً لكثافة أعداد الزوار لساحل المنتزه وكذلك عدد القوارب العاملة في المنطقة وبشكل خاص أثناء العطل والأعياد والفترة الصيفية، كانت تحدث حوادث غرق بعض السائحين أو إصطدام أحد القوارب ذات القاع الزجاجي بأحد السائحين في المنطقة، وقد تم تقديم العديد من الشكاوي من الزائرين والجهات الأهلية إلى إدارة منتزه العقبة البحري؛
- واجهت القوارب ذات القاع الزجاجي مشكلة عدم توافر أماكن مسموح بها وآمنة للدخول إلى الشاطئ لتحميل الزائرين الراغبين في النزهة البحرية والاستمتاع بمشاهدة الثروات البحرية؛
- طالب أصحاب قوارب الغوص والنزهة والقوارب الخاصة بتثبيت عوامات رسو على مواقع الغوص والنزهة حتى يمكن الرسو عليها واستخدامها؛
- طالبت مراكز الغوص بزيادة عدد المداخل الشاطئية لمواقع الغوص وتدعيمها باللوحات الإرشادية وخصوصا في ظل زحف التنمية السياحية على الساحل.

وعليه فقد تم إعداد مخطط المشروع وتطبيق حلولاً عملية للمشكلات الموجودة مع الاستفادة من الخبرة الميدانية الطويلة لدى كادر إدارة منتزه العقبة البحري. ولذلك تركز الهدف العام للمشروع على تنظيم الأنشطة المختلفة على ساحل المنتزه بحيث يضمن إعطاء الفرصة الكاملة لكل مستخدمي منتزه العقبة البحري للتمتع بثروات البحر الأحمر ولكن بشرط ضمان سلامتهم والمحافظة على البيئة والثروات البحرية الموجودة لاستدامتها.

الحلول التي تم وضعها :

- تثبيت عوامات طافية على كل مواقع الغوص والنزهة المعروفة على طول ساحل المنتزه لتستخدمها قوارب الغوص والنزهة للرسو في الموقع دون الحاجة إلى إلقاء المراسي التي تدمر الشعاب المرجانية؛
- تحديد وتأمين مناطق خاصة للسباحة والسنوركل لحماية السابحين من خطر القوارب التي تعمل في المنطقة؛
- تحديد المداخل الشاطئية المتاحة لمواقع الغوص وتأمينها.

تنفيذ المشروع:

- تم تجهيز معدات الغوص ومعدات التثبيت وفريق العمل وتوفير قارب كبير لاستيعاب عوامات الطفو والمعدات. واستمر العمل الميداني في تثبيت العوامات نحو ١٢ يوما وبلغ عدد العوامات التي تم تثبيتها ٢٦ عوامة رسو، حيث لم يكن هناك سوى ٩ مواقع فقط مزودة بعوامات قبل بداية المشروع. وقد لجأ المشروع إلى تصنيف تلك المواقع إلى مواقع تستخدم في الغوص حيث ثبتت عليها عوامات برتقالية اللون بإجمالي ١٩ عوامة، ومواقع أخرى تستخدم لرسو القوارب النزهة ثبتت عليها عوامات بيضاء اللون بإجمالي ٧ عوامات؛
- وقد أتاحت تلك العوامات الفرصة أمام الأعداد الكبيرة من الغواصين للوصول بالقوارب إلى كل مواقع الغوص وهو ما سيساعد علي تخفيف الضغط على المواقع القليلة التي كانت تستخدم من قبل و كان يمكن أن يتسبب في الأضرار بالبيئة البحرية وتدهورها السريع؛
- يتيح النظام الجديد لعوامات الرسو أمام ساحل المنتزه فرصة استيعاب نحو ٤٠ قارب في آن واحد، حيث يمكن أن تتحمل كل عوامة رسو قاربين معا بأطوال أقل من ١٦ مترا أو قارب واحد بطول ١٦ متراً. وقد تم وضع رقم محدد لكل عوامة حتى يمكن جدولة متابعة العوامات أثناء الصيانة والمراقبة اليومية لحراس البيئة بالمنتزه؛

- كما سعى المشروع إلى تحديد وحماية عدداً من المناطق البحرية الملاصقة للشاطئ على ساحل منتزه العقبة البحري ليتيح الفرصة أمام الزائرين بالتمتع بممارسة السباحة ورياضة السنوركل ومشاهدة الشعاب المرجانية والأسماك. وقد تم اختيار ثلاث مناطق بحرية بناءًا على الخبرة الميدانية لفريق إدارة المنتزه بمناطق الازدحام بالزائرين، وتم وضع حبال مزودة بعوامات صغيرة صفراء اللون لتحيط بحدود كل منطقة وبطول إجمالي ٢٠٠٠م؛
- تم إختيار عدد من المداخل البحرية إلى الشاطئ وتحديدها بحبال مزودة بعوامات لتستخدمها القوارب الزجاجية ذات القاع الزجاجي للاقتراب من خط الشاطئ وتحميل الرواد من الزائرين والراغبين في القيام بنزهات بحرية على الشعاب المرجانية دون تعريض السباحين للخطر؛

- تم وضع علامات إرشادية في عدد من المواقع على طول خط الشاطئ إستخدم في بنائها صخور طبيعية من البيئة المحيطة حتى تعطي شكلاً صديقاً للبيئة؛
- تم وضع علامات تحذيرية من المعدن على بعض التكوينات الشعابية داخل المنطقة البحرية والتي تمثل خطراً أمام قوارب الغوص والنزهة حيث تبرز هذه الشعاب من القاع على شكل عامودي في وسط الماء مما يعرض القوارب العاملة في المنطقة إلى خطر الاصطدام بها؛
- تم الرصد الميداني للإحداثيات الجغرافية لكل عوامات الرسو التي تم تثبيتها في مواقع الغوص والنزهة وكذلك المناطق المخصصة للسباحة ووضعت تلك الإحداثيات على الصور الفضائية وخرائط ساحل مدينة العقبة والمنتزه البحري في قاعدة البيانات الجغرافية لسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وذلك للمتابعة الدورية المستقبلية؛

- تم تدريب وزيادة خبرة كادر المنتزه في مجال تثبيت عوامات الرسو وصيانتها الدورية؛
- تم إصدار مطوية إرشادات خاصة بربط ورسو القوارب على العوامات وكذلك توضيح تحذيرات المناورة للاقتراب الصحيح بالقارب على العوامة وتعليمات الرباط، وذلك باللغتين الانجليزية والعربية. وتم توزيع تلك المطوية على كل القوارب العاملة على ساحل مدينة العقبة لتعلق في أماكن بارزة على متن القارب ليستطيع قائد القارب والركاب من الإطلاع على التعليمات والإرشادات الموجودة؛
- تم وضع مجموعة من التعليمات والإرشادات لكل الفئات المستخدمة للبيئة البحرية والساحلية من غواصين وزائرين للسباحة أو السنوركل وقائدي القوارب. ويتم توزيع هذه المطوية مجاناً في منتزه العقبة البحري وذلك لرفع الوعي البيئي لدى الزائرين وإطلاعهم على المجهودات المبذولة ومخطط الأنشطة البحرية على ساحل المنتزه وإرشادهم إلى الطرق السليمة والآمنة للاستمتاع بالبيئة البحرية والحفاظ عليها؛
- تم إعداد نموذج نشرة دورية إلكترونية من صفحة واحدة تتولى نشرها إدارة المتنزه، لتكون وسيلة تواصل بين إدارة المنتزه والعديد من الجهات الحكومية والغير حكومية وشخصيات مختلفة من المجتمع.

وقد عملت الصحف المحلية والدولية علي نشر أخبار عن المشروع وأهدافه حيث ساعدت هذه التغطية في تنوير ورفع وعي المجتمع المحلى والجهات المختلفة بالمجهودات التي تبذل في الحفاظ على البيئة البحرية وإتاحة الفرصة للجمهور بالتمتع بالثروات البحرية.

خطة استدامة المشروع:

تم تحديد ووضع مجموعة من الإجراءات التي يجب تنفيذها لاستدامة المشروع وانجازاته وذلك بالتنسيق مع إدارة المتنزه، وتتلخص تلك الإجراءات في التالي:

- صيانة دورية لعوامات الرسو يقوم بها فريق المنتزه المسئول عن أعمال الرسو والذي تم تدريبه من خلال المشروع؛
- نظافة دورية لعوامات وحبال مناطق السباحة للتخلص من الكائنات البحرية التي تنمو عليها وضمان استمرارية طفوها ومتانتها؛
- الإصدار الدوري للنشرة الإلكترونية للمنتزه حتى يظل التواصل مستمر مع الجهات والشخصيات الرسمية والأهلية بمدينة العقبة والأردن؛
- استمرار طبع وتوزيع المطويات الإرشادية على الزائرين لتوعية الجمهور بكيفية الحفاظ على البيئة البحرية والاستمتاع بالثروات البحرية؛
- صيانة العلامات الشاطئية والبحرية للتأكد من وضوحها لتوعية الجمهور بالمداخل الشاطئية للمواقع البحرية؛
- متابعة ومراقبة دورية لعوامات الرسو من خلال حراس المنتزه وتوعية مستخدميها عن كيفية الاستخدام؛
- صيانة دورية لمعدات تثبيت العوامات من خلال فريق عمل كادر المنتزه والذي تم تدريبه على تلك المهام من خلال المشروع.

البلد

المملكة الأردنية الهاشمية

مسمى المشروع

التعليم من أجل التنمية المستدامة

تنفيذ المشروع

عام ٢٠٠٧م

المشاركون

سلطة العقبة الاقتصادية الخاصة

وصف المشروع

يلعب التعليم دوراً أساسيا في عملية التنمية المستدامة. وقد تم الاتفاق مع سلطة العقبة بالأردن على تنفيذ المرحلة التجريبية لبرنامج الهيئة حول التعليم من أجل الاستدامة في العقبة-الأردن في إطار البرامج الوطنية للهيئة على أرض الواقع، وقد تم تنفيذ الآتي:

١. إنشاء وحدة للتعليم من أجل الاستدامة في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية،

٢. إنتاج المواد التعليمية (دليل للمعلمين ومرشد للمدربين وموقع نشط في الانترنت)،

٣. تنفيذ نهج الاستدامة المدرسية في مدارس مختارة كمرحلة تجريبية،

٤. تصميم وتنفيذ برنامج مهني متطور للمدرسين،

٥. إجراء مسح تقييمي (التقييم المسبق والنهائي).

التعليم حول التنمية المستدامة للمصادر البحرية والساحلية

يؤدي دمج أو تعزيز مواضيع البيئة في المناهج التعليمية دورا محوريا في زيادة توعية الأجيال الجديدة،

كما أن من شأن التعليم أن يساعد في ترسيخ مبدأ احترام البيئة على المدى الطويل، وعليه تحرص الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن على البدء من الجذور وتشجيع أعمال المحافظة على المدى الطويل، وهي تقوم بذلك عبر تيسير عملية إعداد وتنفيذ الأنشطة البيئية في المدارس، ويتم ذلك بالاستعانة بمجموعة من الأدوات المصممة لتعزيز فهم وإدراك الطلاب للبيئة البحرية من جهة وتدريب المعلمين على كيفية تعزيز البيئة من خلال الدروس التي يتلقونها في صفوفهم من جهة أخرى.ومن باب لفت الانتباه، أطلقت الهيئة على مجموعة مصادرها التعليمية عنوان «لأنني أهتم».

وقد تم تنفيذ البرنامج بالتعاون مع سلطة العقبة الاقتصادية الخاصة بالمملكة الأردنية الهاشمية على ثلاث محاور أساسية:

١- الملف التدريبي:

تم إعداد ملف تدريبي حول التعليم من أجل التنمية المستدامة باللغة العربية وذلك بمراجعة النماذج المناسبة والإطلاع على التجارب الدولية في مجال التعليم المستدام وتجربة اليونسكو تحديدا.

٢- مدارس التنمية المستدامة:

تم إعداد دليل استرشادي يحتوي على المواصفات المطلوبة لتنفيذ نموذج مدرسة التنمية المستدامة بحيث تحصل المدارس المشاركة في هذا البرنامج على شهادة Labeling System وتم تنفيذ هذا البرنامج في أربع مدارس كمرحلة أولى على أن تعمم تطبيق النتائج على جميع المدارس.

٣- إعداد المعلمين نحو مراعاة الاستدامة:

تصميم برنامج تدريبي متخصص للمعلمين حول التعليم من أجل تنمية مستدامة للمصادر البحرية والساحلية وذلك بالتعاون مع اليونسكو والجامعات الأردنية.

البلد

المملكة العربية السعودية

مسمى النشاط

الاجتماع العالمي التاسع للبحار الإقليمية جدة، المملكة العربية السعودية

تنفيذ النشاط

٢٩-٣١ أكتوبر ٢٠٠٧م

المشاركون

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)

وصف النشاط

مستقبل مشرق للتعاون المشترك مع البرنامج الأممي لفائدة دول الإقليم باستضافة كريمة من المملكة العربية السعودية عقدت الدورة التاسعة للاجتماع العالمي للبحار الإقليمية في قصر المؤتمرات بمدينة جدة خلال الفترة من ٢٩-٣١ أكتوبر ٢٠٠٩ وقامت الهيئة بالإعداد والتنظيم لعقد الاجتمـــاع بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

افتتح فعاليات الدورة صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن ناصر بن عبد العزيز، الرئيس العام للأرصاد وحماية البيئة بالمملكة العربية السعودية، وألقى بهذه المناسبة كلمة ترحيبيه أشار فيها إلى ما أولته المملكة العربية السعودية من اهتمام للبيئة البحرية وتبنيها النهج المستند إلى النظام الإيكولوجي في إدارتها، وذلك ضمن توجهات الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في جميع القطاعات.

تحدث بعدها أمين عام الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن الدكتور زياد حمزة أبو غرارة، كما ألقى سعادة الأمين العام المساعد للأمم المتحدة ونائب المدير التنفيذي لبرامج البيئة شفقت كاكاهيل، كلمة افتتاحية.

هذا وقد شارك في فعاليات الاجتماع ٧٠ مشاركاً يمثلون المديرين التنفيذيين ومنسقي الاتفاقيات وأمناء المنظمات والهيئات الإقليمية، إضافة إلى رؤساء المجالس الوزارية ومؤتمرات الأطراف للاتفاقيات وخطط العمل الإقليمية وكبار المسؤولين في برنامج الأمم المتحدة للبيئة والهيئة الدولية الحكومية للتغير المناخي و ممثلي نقاط الاتصال الوطنية للدول الأعضاء في الهيئة.

أهم الموضوعات:

- تغير المناخ فيما يتعلق بالبيئة البحرية والساحلية.
- تقييم النظام الإيكولوجي للألفية.
- النهج القائم على النظام الإيكولوجي.
- الإدارة الدولية والقضايا العلمية المتعلقة بالنظم الإيكولوجية
- التعاون التقني وبناء القدرات
- تحديد نهج عملية ومبتكرة لدمج البيئة
- إعلان جدة والتوجيهات الإستراتيجية للبحار الإقليمية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ م

نتائج الاجتماع:

لقد كان من أهم نتائج الاجتماع تبني المسودة النهائية لإعلان جدة، والتوجيهات الإستراتيجية لإتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ بعد أن وافق جميع المشاركون على الصيغتين النهائتين لهما.

إنجازات الهيئة ما بعد الاجتماع:

- تقوية شراكاتها الدولية والتعريف بدورها عالمياً،حيث تضاعفت كثيرا عدد المراسلات وخطابات الدعوة التي تتلقاها الهيئة من جهات مختلفة للمشاركة والحضور بصفة مراقب في العديد من الاجتماعات الإقليمية والدولية.
- توطيد علاقة الهيئة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة

وقد شهد الاجتماع حضوراً إعلامياً مكثفاً شمل أربع قنوات إذاعية، وسبع قنوات تليفزيونية، عشر صحف محلية، ثماني صحف إقليمية، وثلاث صحف دولية، قامت بتغطية إعلامية كاملة لفعاليات الاجتماع. كما تأتي كلمة سعادة الدكتور/ عبد الرحمن الإيراني، وزير البيئة بالجمهورية اليمنية، شاهدا على نجاح المؤتمر:

«لقد حققت الهيئة نجاحاً في تنظيم الاجتماع التاسع للبحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والذي تم تنفيذه باستضافة كريمة من المملكة العربية السعودية الشقيقة، حيث كان لي الشرف في أن أترأس جلساته أثناء انعقاده بقصر المؤتمرات بمدينة جدة خلال الفترة من ٢٩-٣١ أكتوبر ٢٠٠٧م.»

البلد

المملكة العربية السعودية

مسمى المشروع

عوامات رسو في مواقع الغوص والصيد بسواحل محافظة جدة

تنفيذ المشروع

يناير ٢٠٠٨م

المشاركون

إمارة منطقة مكة

الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة

إدارة حرس الحدود بمنطقة مكة المكرمة

كلية علوم البحار بجامعة الملك عبد العزيز

وصف المشروع

قامت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن بتنفيذ هذا المشروع على سواحل مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية تحت شعار «الشعاب المرجانية ثروة لنا وارث لاحفادنا»، والهدف من هذا المشروع هو الحفاظ على الشعاب المرجانية والتي تعتبر من أهم الثروات الطبيعية التي يشتهر بها البحر الأحمر. وتعتبر الشعاب المرجانية ثروة حقيقية ليس فقط بأشكالها الخلابة والمتنوعة ولكن بأهميتها الاقتصادية كوسيلة حماية لمنع تآكل السواحل بفعل الأمواج والتيارات المائية وكذلك بفضل احتوائها على مواد حيوية نشطة تستخدم في صناعة العقاقير.

وقد جاءت مبادرة الهيئة في تنفيذ مشروع نموذجي لتزويد مواقع الغوص والصيد بسواحل مدينة جدة بعوامات للرسو (شمندورات) لمنع الرسو مباشرة على الشعاب المرجانية الحية والتي الحقت الزوارق البحرية الضرر بها حيث دمرت مساحات كبيرة من الشعاب المرجانية عن طريق استخدام المخاطيف الحديدية. وجدير بالذكر بأن القاء المخطاف يسبب تدمير نصف

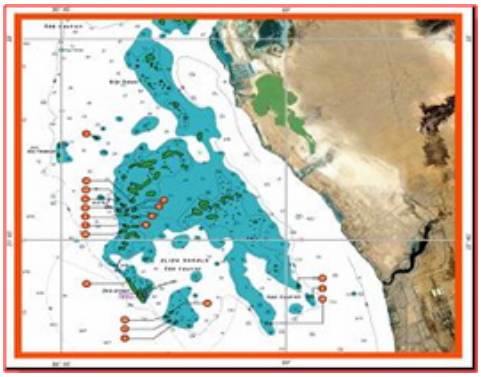

متر مربع على الأقل من الشعاب المرجانية في كل مرة يسقط فيها على القاع. هذا ويمكن استخدام عوامات الرسو كوسيلة فعالة في التحكم والسيطرة لتنظيم ومراقبة حركة رسو القوارب في مناطق الشعاب.

وقد تم من خلال المشروع تركيب عدد (٤٠) عوامة رسو (شمندوره) في (٢٠) موقع غوص بسواحل جدة بالقرب من منطقة شرم أبحر. ونفذت الهيئة المشروع بالتنسيق والتعاون مع إمارة منطقة مكة المكرمة والرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة وإدارة حرس الحدود بمنطقة مكة المكرمة وكلية علوم البحار بجامعة الملك عبد العزيز. وقد تم حشد فريق من المتخصصين لوضع خطة العمل وتوفير الاحتياجات والموارد البشرية، وخصصت الهيئة ميزانية للمشروع بناءا على خطة العمل المقترحة لتنفيذه على الوجه الأمثل وبالجودة المطلوبة.

ومن أهم الأهداف التي حققتها الهيئة للتأكد من تحقيق استدامة أهداف المشروع هو إعداد وتوزيع مطبوعات تشمل التعليمات الحالية ونظام زيارة هذه المواقع وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية ومنها حرس الحدود. وطبقا لتلك التعليمات يجب على كل قائد مركب ومركز غوص تعبئة استمارة بيانات الرحلة البحرية والتأكد من وجود جهاز لاسلكي على متن القارب. وطبقا للقانون فسيتم اتخاذ الإجراءات القانونية ضد قائد المركب ومالكها في حاله القاء المخطاف لرسو القارب في مواقع الغوص.

ويعتبر هذا المشروع أحد النماذج الناجحة للحفاظ على الشعاب المرجانية وتخطط الهيئة لنقل التجربة في العديد من البلدان على سواحل البحر الأحمر في إطارخطة إستراتيجية إقليمية. و قامت الهيئة بإنتاج مواد إعلامية هامة ضمن أنشطة المشروع ومنها: دليل مواقع الغوص والصيد المزودة بعوامات رسو لإرشاد المهتمين بالغوص والصيد؛ وخريطة تفصيلية لمواقع هذه العوامات، ومطوية تبين طريقة تثبيت هذه العوامات ومكوناتها، وذلك حتى تكون بمثابة مواد إرشادية و توعوية لفئات المجتمع المختلفة.

البلد

جمهورية السودان

مسمى المشروع

تعزيز القدرات الوطنية للتصدي لحوادث التلوث بالزيت ، مشروع مكافحة التلوث البحري

تنفيذ المشروع

عام ٢٠٠٩م

المشاركون

الأمانة العامة للمجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية، السودان

المصلحة البحرية التجارية

وصف المشروع

تتلخص التهديدات الرئيسية التي تواجه البيئة الساحلية السودانية في تدمير الموائل بسبب التنمية الساحلية والمشاكل المترتبة من تصدير النفط من الموانئ الموجودة على الساحل السوداني والأضرار التي تصيب الشعاب المرجانية المحلية من خلال ممارسات الصيد غير المستدامة، والتجارة في الشعاب المرجانية وتدهور أشجار الشورى. غير أن النمو السريع للنقل البحري في الآونة الأخيرة والتنمية الصناعية وتطوير المنطقة الاقتصادية الحرة وتطوير الموانئ الجديدة لتصدير الزيت ومنتجاته في مينائي بشائر ١ و٢ والخير باتت تمثل تهديدات هائلة ولاسيما من جراء التلوث البحري بالزيت.

واستجابة لهذا القلق الوطني طلبت نقطة اتصال الهيئة في السودان (الأمانة العامة للمجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية) المساعدة في وضع وتنفيذ مشروع يهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية لمكافحة التلوث البحري وتيسير إنشاء مركز وطني للاستجابة لحوادث التلوث بالزيت. ويتفق المشروع المقترح مع أهداف الهيئة في بناء القدرات ومع أهداف أنشطة مشاريع على أرض الواقع. ويهدف المشروع إلى دعم تأسيس مركز قومي للتخطيط والاستعداد والاستجابة لحوادث التلوث بالزيت، وإجراء الدراسات الخاصة به، وإعداد خطته التشغيلية، وتأسيس قاعدة معلومات المركز؛ ورفع قدرات الكوادر الوطنية في التخطيط والاستعداد

والاستجابة لحوادث التلوث بالزيت، وتوعية متخذي القرار والشرائح المختلفة في المنطقة الساحلية؛ وإجراء الدراسات الخاصة بتطوير خدمات استقبال نفايات الزيت والسفن بالموانئ، ودعم الجهود والقدرات الوطنية المتعلقة بالانضمام إلى اتفاقية ماربول ١٩٧٨/٧٣ والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحماية البيئة البحرية. وخلال العام ٢٠٠٩ تم تنفيذ العديد من الأنشطة ضمن خطة تنفيذ المشروع، ويمكن تلخيص أهم هذه الأنشطة ونتائجها فيما يلي:

الاجتماع التنسيقي الأول للجنة تسيير المشروع:

صدر في أول العام قرار وزاري بتشكيل لجنة تسيير المشروع من أهم الجهات الوطنية ذات العلاقة بتنفيذ المشروع وخطة الطوارئ الوطنية للتلوث بالزيت. وباشرت اللجنة عملها بعقد الاجتماع التنسيقي الأول للجنة في يوم ٢٨ يناير ٢٠٠٩ الذي شرف افتتاحه معالي الدكتور/ أحمد بابكر أحمد نهار وزير البيئة والتخطيط والتنمية العمرانية. وكان من أهم نتائج الاجتماع اعتماد خطة تنفيذ المشروع وصياغة مقترح ميزانية لدعم المشروع من المكون المحلي موازي للدعم المخصص من الهيئة لتنفيذه؛ كما تم تخصيص مقر وتأثيثه لاستضافة المركز القومي للتصدي لحوادث التلوث بالزيت بمباني الهيئة البحرية بمدينة بورتسودان وموقع للمراقبة والرصد بالبرج الجديد للميناء.

أنشطة المشروع:

- تم تنظيم ورشة عمل وطنية حول «تنوير متخذي القرار» في منتصف يوليو ٢٠٠٩. وقد شهدت هذه الورشة حضوراً مكثفاً من الوزراء والدستوريين، يتقدمهم وزراء البيئة والتنمية العمرانية والطاقة والتعدين والنقل والعدل والخارجية وشئون البرلمان، ووالي ولاية البحر الأحمر ورئيسا لجنتي البيئة والنقل بالمجلس الوطني ووكلاء وأمناء الوزارات ذات الصلة وهيئة الموانئ البحرية والخطوط البحرية وشركات البترول وعدد من المؤسسات الأكاديمية والبيئية؛ كما دعي لحضور الورشة أصحاب السعادة سفراء دول الهيئة الإقليمية بالخرطوم.

ونتيجةً للحضور الكبير لمتخذي القرار على مستوى السادة الوزراء الاتحاديين ووالي البحر الأحمر والقيادات العليا الأخرى، فقد

خرجت الورشة بتوصيات ونتائج وقرارات هامة أبرزها اعتماد الدعم المالي لمشروع المركز بالمكون المحلي ورفع سقفه، ودعم خطة الطوارئ والإسراع في خطوات إجراءات الانضمام للاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وتأكيد متخذي القرار على دعم ومساندة تنفيذ المشروع، وإنشاء المركز القومي للتصدي لتلوث الزيت في الساحل السوداني، وتفعيل خطوات قيام الهيئة البحرية السودانية كوحدة سيادية مستقلة، وخطوات إجازة القانون البحري السوداني للعام ٢٠٠٩.

- كما تم تنظيم سمنار للتوعية بمدينة بورتسودان في ١١ يناير ٢٠١٠. وتركزت محاضرات وجلسات المناقشة بالسمنار في توعية المشاركين حول مخاطر التلوث بالزيت وأهمية خطة الطوارئ الوطنية ودور مراكز التصدي والمجتمع المدني في تقليل مخاطر ومكافحة التلوث.

- تم عقد السمنار بالتعاون مع وزارة البيئة والسياحة بولاية البحر الأحمر والهيئة البحرية السودانية، وتحت رعاية السيد والي البحر الأحمر وإشراف السيد وزير البيئة والسياحة بالولاية. وقد شهد السمنار حضوراً واسعاً حيث تم توجيه الدعوة لأكثر من ٧٠ مشاركاً في مختلف القطاعات الحكومية والطوعية والخاصة بولاية البحر الأحمر من بينهم السادة الوزراء بحكومة الولاية وقيادات القوات النظامية، ومعتمدي المحليات وإدارة هيئة الموانئ البحرية وجامعة البحر الأحمر والهيئات والمؤسسات البترولية والإعلام المحلي وشخصيات من المجتمع المدني والجمعيات الطوعية.

- في إطار أنشطة المشروع في مجال بناء القدرات،

تم عقد ورشة تدريب وطنية حول «إدارة خطط الطوارئ ومكافحة التلوث البحري بالزيت» بقاعة التدريب في ميناء بشائر ١ بولاية البحر الأحمر يوم ١٢ يناير ٢٠١٠. وقد تم تنظيم الورشة بالتعاون مع وزارة الطاقة والتعدين، ووزارة البيئة والسياحة-ولاية البحر الأحمر، والهيئة البحرية السودانية وإدارة حماية البيئة البحرية. احتوى برنامج التدريب بالورشة التعريف بالاتفاقيات الدولية والإقليمية والقوانين الوطنية لمنع التلوث بالزيت، والإطار القانوني لخطط الطوارئ لمكافحة التلوث بالزيت، و الخطة الوطنية للتصدي لتلوث الزيت، وطبيعة وأنواع خطط الطوارئ ومراكز المكافحة، ومعدات مكافحة التلوث بالزيت، والتحكم في مصادر التلوث بالزيت البرية والبحرية، والجهود الوطنية لتطبيق اتفاقية جدة لعام (١٩٨٢) وبروتوكول التلوث بالزيت والمواد الضارة (١٩٨٢)، وفيلم عن إدارة حوادث التلوث بالزيت، وزيارة ميدانية لمعدات المكافحة بميناء بشائر-١، وجلسات للنقاش.

- ويتم حالياً إجراء دراسة خاصة بخطة تشغيل المركز القومي للتصدي لحوادث التلوث بالزيت، ودراسة حول تطوير مراكز

الاستقبال بالموانئ وقدرات تفتيش السفن، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة للمصادقة على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحماية البيئة البحرية؛ كما تحتوي خطة المشروع إنشاء قاعدة معلومات بالمركز القومي للتصدي لحوادث التلوث بالزيت.

- تنظيم سمنار للتوعية بالخرطوم في يوم ٢٠ يناير ٢٠١٠، وذلك بالتعاون مع الجمعية السودانية لحماية البيئة، وتحت رعاية السيد وزير البيئة والتنمية العمرانية؛ وتركز برنامج السمنار في محاضرات وجلسات للمناقشة حول مصادر مخاطر التلوث بالزيت وخطة الطوارئ الوطنية ودور الهيئة البحرية السودانية في حماية البيئة البحرية ودور مراكز التصدي ومنظمات المجتمع المدني في رفع الوعي البيئي وتقليل مخاطر التلوث.

البلد

جمهورية مصر العربية

مسمى المشروع

بناء القدرات لرصد الملوثات العضوية وغير العضوية على السواحل المصرية للبحر الأحمر

تنفيذ المشروع

أكتوبر ٢٠٠٩ م

المشاركون

وزارة الدولة لشئون البيئة، جمهورية مصر العربية

وصف المشروع

ركز برنامج «أرض الواقع» في مصر للعام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ على رصد الملوثات العضوية (الهيدروكربونات) وغير العضوية (العناصر الثقيلة) في الرسوبيات والأحياء القاعية على امتداد الساحل المصري للبحر الأحمر شاملاً خليجيّ السويس والعقبة.

وقد كان الهدف الرئيس هو رفع القدرات الفنية في جهاز شؤون البيئة المصري لاسيما في فرعي البحر الأحمر والسويس والمحميات الطبيعية في البحر الأحمر وشرم الشيخ.

أما الهدف على المدى البعيد فهو:

- التقييم المنهجي لمستويات الملوثات العضوية وغير العضوية على سواحل البحر الأحمر متضمنًا خليجي السويس والعقبة مع الأخذ بعين الاعتبار التنوع البيئي لأماكن الرصد والأنشطة البشرية القائمة عليها.
- تقييم فعالية إجراءات الإدارة البيئية المتبعة والبرامج القائمة والمعايير المعتمدة في ضبط التلوث والحد من آثاره.

منهج العمل

قام المشروع على أساس وضع خريطة لتوزيع الملوثات العضوية وغير العضوية على السواحل المصرية للبحر الأحمر معتمدًا على مبدأ إجراء التحاليل في عينات من الرسوبيات والأحياء القاعية. وانتهج المشروع أسلوب جمع وتحليل العينات بالمشاركة

بين خبير وطني معين لهذه الغاية ومتدربين من فروع جهاز شؤون البيئة المصري وذلك لتوفير التدريب العلمي والعملي المباشر للمتدربين بحيث تصبح لديهم القدرة على تنفيذ هذا النوع من الرصد البيئي بالاعتماد على قدراتهم الذاتية في المستقبل. وقد تم جمع العينات من خمسة عشر موقعا موزعة على سواحل البحر الأحمر وخليجي السويس والعقبة كما هو موضح في الخريطة .

انجازات المشروع

بالإضافة إلى النتائج العلمية حقق المشروع فائدة كبيرة في التدريب وتطوير القدرات لفروع جهاز شؤون البيئة المصري حيث تم تدريبهم في رصد الملوثات العضوية وغير العضوية في البيئة الساحلية في المستقبل. فقد تم تدريب ثمانية متخصصين على جمع وتحليل العينات أربعة منهم من فرع السويس واثنين من فرع البحر الأحمر واثنين من المحميات. كما تم تدريب ستة آخرين من المتخصصين على جمع العينات اثنين منهم من فرع السويس واثنين من فرع البحر الأحمر واثنين من المحميات. كما تم كذلك توفير الكيماويات وبعض اللوازم الأخرى التي تسهل تنفيذ أعمال رصد للملوثات العضوية وغير العضوية في البيئة الساحلية.

نتائج الرصد

لقد تم من خلال المشروع استخراج العديد من النتائج للقياسات الأساسية للملوثات العضوية وغير العضوية على السواحل المصرية للبحر الأحمر. لقد تغيرت تراكيز الهيدروكربونات والعناصر الثقيلة ما بين المواقع مما يدل على مدى التأثر بالأنشطة البشرية. فقد سجل موقع ناء (الرحبة – شلاتين) أدنى التراكيز لمعظم المتغيرات التي تم قياسها. وقد كان هذا موقع يصعب الوصول إليه وقد وصله فريق العمل بمساعدة احد أبناء المنطقة من البدو بعد رحلة طويلة في الصحراء استخدمت خلالها سيارات الدفع الرباعي، بالمقابل فقد كان هناك موقع في شلاتين أيضا (بير شلاتين) يستخدم كميناء بدائي للصيادين بدت في نتائجه آثار الاستخدام البشري بشكل ملحوظ. ولعل الدرس المستفاد هنا هو

ضرورة وعي الإنسان أنه قد يكون هو المؤثر الأساس على مصدر رزقه والمتسبب بعدم استدامته. وعلية فان الإدارة الساحلية الفعّالة تنبع من الاستخدام الرشيد للموارد.

فقد كانت النتائج ضمن الحدود المسموحة حسب المعايير العالمية (أوروبية وكندية). وحيث أنه لا توجد معايير محلية أو إقليمية فقد يكون من المناسب العمل على إيجاد معايير إقليمية تأخذ بعين الاعتبار الصفات الأساسية للبحر الأحمر من ملوحة ودرجة حرارة لما لها من تأثير على تراكم الملوثات في الأحياء وفي الرسوبيات.

اختتام فعاليات السنة الأولى وتوزيع الشهادات

لقد تم تنفيذ المشروع بفعالية كبيرة خلال سنته الأولى. ويرجع الفضل الرئيس في هذا إلى الجهد المخلص والعمل الدءوب الذي قامت به منسقة المشروع الوطنية وتشجيع ودعم الإدارة العليا في جهاز شؤون البيئة المصري وإدارة الهيئة. وقد تم استكمال تنفيذ البرنامج المحدد للسنة الأولى للمشروع في موعده. وعقد في ختام السنة الأولى للمشروع اجتماع في القاهرة خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩ ضم معالي المهندس ماجد جورج وزير الدولة المصري لشؤون البيئة وسعادة الدكتور زياد ابوغرارة أمين عام الهيئة. وقد تم خلال الاجتماع بعد كلمتي معالي الوزير وسعادة أمين عام الهيئة تقديم عرض قصير عن المشروع قدمه منسقا المشروع في كل من الهيئة وجهاز شئون البيئة. ثم تبع ذلك تسليم الشهادات للمتدربين وتوقيع اتفاقية لتنفيذ المرحلة الثانية.

البلد

جمهورية مصر العربية

مسمى المشروع

السياحة البيئية وإدارة مناطق الشورى في منطقة حماطة

تنفيذ المشروع

مايو ٢٠٠٩ م

المشاركون

وزارة الدولة لشئون البيئة، جمهورية مصر العربية

برنامج لايف التابع لبرنامج المعونة الأمريكية في مصر

قطاع محميات البحر الأحمر

وصف المشروع

تعتبر مناطق أشجار الشورى (المانجروف) من أهم الأنظمة الساحلية التي تساهم بشكل مباشر في التنمية الاقتصادية والبيئية للمجتمعات الساحلية، كما أنها من أكبر الأنظمة البيئية الساحلية إنتاجاً، حيث تعمل كمناطق تحضين طبيعية وأماكن تبويض وتزاوج للعديد من الكائنات البحرية والطيور على حد سواء. كما تشكل ايضا مناطق المانجروف موائل فريدة من نوعها للعديد من الأنواع المتوطنة والنادرة والمعرضة لخطر الانقراض من النباتات والحيوانات المائية والبرية. إضافة إلى أن أشجار المانجروف توفر حماية طبيعية للشواطئ حيث تقاوم عوامل النحر الناتجة من الأمواج.

ويوجد على ساحل البحر الأحمر الغربي لمصر، في محافظة البحر الأحمر، ما يقرب من ٢٥ منطقة مانجروف مساحتها تزيد على ٥٠٠ هكتار، ويسود نوع أشجار المانجروف Avicenia marina معظم تلك المناطق، بينما يظهر في أقصى المناطق الجنوبية للساحل النوع Rhizophora mucronata.

وإدراكاً من الهيئة لأهمية بيئة أشجار المانجروف فقد قامت بتنفيذ مشروع "السياحة البيئية وتنمية أشجار الشورى" في منطقة

حماطة بجمهورية مصر العربية وذلك في إطار جهود الهيئة التي تبذلها بالتعاون مع وزارة البيئة للمحافظة على مناطق أشجار الشورى من التدهور نتيجة الممارسات غير البيئية في المناطق الساحلية على البحر الأحمر المصري.

وتعتبر منطقة المشروع من أفضل مناطق المانجروف في مصر من ناحية الحالة الصحية العامة للنظام البيئي حيث تمتد أشجار المانجروف لمسافة ٩-١١ كم ويصل عرض المنطقة إلى ٥٠٠ متر في بعض الأماكن. كما تغطى أشجار المانجروف دلتا وادى حماطة والتي تستقبل مياه صرف السيول القادمة من جبل حماطة وما حوله مما يوفر مصدر مياه عذبة لتلك الأشجار.

أهداف المشروع:

- تقديم نموذج لإدارة بيئية متكاملة لمناطق أشجار الشورى، يمكن تطبيقه في مناطق المانجروف على طول إقليم البحر الأحمر وخليج عدن؛

- الإستخدام المستدام لمنطقة المانجروف ومواردها مما سيساهم في رفع القيمة الاقتصادية لمناطق المانجروف؛
- زيادة العوائد النفعية على المجتمع المحلى، وذلك بمشاركة أفراد من المجتمع المحلى في إجراءات الإدارة والحماية، مما يتيح لهم فرص عمل؛
- زيادة ونشر سياحة مراقبة ومشاهدة الطيور من خلال الأنشطة التي تم إعدادها وتدريب فريق العمل من المحليين، حيث لم تشتهر بعد سياحة مشاهدة ومراقبة الطيور بالقدر الذى تتيحه موارد سواحل الإقليم.

آلية تنفيذ المشروع والمخرجات:

- تمهيد وتخطيط ممرات تصل أماكن الأنشطة داخل الموقع بعضها لبعض مع مراعاة عدم الإضرار بالشكل الطبيعي وتضاريس أرض الموقع، باستخدام الموارد الطبيعية الموجودة في المنطقة؛
- إعداد مكان لانتظار السيارات وخيمة ضيافة ومكان صعود للقوارب على الساحل (سقالة) مع مراعاة أن تلك الإنشاءات ملائمة للبيئة المحيطة ولا تسبب تلوث بصري للمنطقة؛
- تحديد منطقة حرم أشجار الشورى غير مسموح للزوار حفاظا على طبيعة الموقع؛
- تركيب ممشى خشبي (سقالة) يبدأ من الشاطئ الرملي ويمتد لداخل الماء بطول ٢٧م؛
- إعداد خيمة للضيافة وهى خيمة بدوية الطراز، تم بناؤها بشكل دائري لتتخذ هيئة عش طائر النسر العقابي المشهور تواجده في المنطقة؛

- تفاديا لمشكلة المخلفات الصلبة والعضوية التي يمكن أن تنتج من الزائرين للموقع والتي لها تأثيرات سلبية على البيئة، وكذلك تفاديا لبناء أى منشأة بصفة ثابتة، تم تصنيع دورة مياه متحركة ملحق بها مجمع للمخلفات الصلبة؛
- تصنيع عدد ٣ فلوكة خشبية بحرية، وروعي في التصميم أن يكون بنفس الشكل التقليدي للقوارب الخشبية التي يستخدمها الصيادون في نفس المنطقة على سواحل البحر الأحمر. ويبلغ طول كل من تلك القوارب حوالى ٤م وعرض ١,٢م، ومزودة بعدد ٢ مجداف وصاري علوي بالشراع؛

- تصنيع قارب رابع كبير من مادة الألياف الزجاجية (الفيبر جلاس) بطول ٨ أمتار وعرض ٢,٤٠ سم، حتى يكون بمثابة قارب الإنقاذ والجر في حالة الطوارئ للقوارب الصغيرة وأعمال المراقبة والمتابعة للجزء البحرى للموقع؛
- شراء معدات مراقبة ومشاهدة الطيور مثل نظارات الميدان المقربة وتليسكوب (صورة-١٩) وكاميرا خاصة بمراقبة الطيور؛
- إعداد برنامج دوري للمتابعة البيئية يشمل كل عناصر البيئة والأنشطة المختلفة من أشجار مانجروف وطيور وكائنات بحرية وأعداد الزوار ومقترحاتهم ورصد الآثار السلبية والإيجابية، وهو ما يعد أهم الإجراءات التي ستفيد في تقييم مدى نجاح تلك الأنشطة وإمكانية تطويرها وتحسينها للحفاظ على البيئة واستدامة استخدام مواردها؛
- إجراء مسح شامل لمنطقة أشجار الشورى وتسجيل وتصوير كل الأنواع المقيمة والمهاجرة، وتجميع البيانات في التقارير العلمية والمسوحات التي أجريت في المنطقة من قبل. وقد تم إدراج صور وأسماء أنواع تلك الطيور في مطبوعات توعية ليتم توزيعها على الزائرين كدليل للمراقبة والتعرف على الطيور بالمنطقة؛
- إنتقاء عدد من السكان المحليين والراغبين في الانضمام لفريق العمل وإشراكهم بعد تدريبهم في إدارة المحمية وأعمال المتابعة البيئية؛
- طبع عدد من الوسائل التوعوية بهدف زيادة الوعي البيئي وتوزيعها على الزائرين.

خطة استدامة أنشطة المشروع:

كان هدف المشروع إشراك السكان المحليين في أعمال الإدارة والحماية للموقع، على أن يكون الإشراف العام والمتابعة لقطاع محميات البحر الأحمر خاصة في العاملين بمحمية وادي الجمال-حماطة. وبناءا على ذلك تم انتقاء وتدريب ثلاثة أفراد من السكان المحليين ممن لهم الخبرة بالمنطقة وطبيعتها وقدرتهم على استخدام القوارب ذات المجاديف للتجول داخل غابات الشورى. بالإضافة إلى خبرتهم السابقة في التعامل مع السائحين وخصوصاً هواة مشاهدة الطيور. ولاستدامة عمل هؤلاء الأفراد تم خلق فرص عمل متواضع في تسويق وبيع منتجاتهم من الأعمال اليدوية للزائرين من خلال عرضها في خيمة الضيافة.

البلد

جمهورية مصر العربية

مسمى المشروع

افتتاح مركز المساعدات المتبادلة للطوارئ البحرية (إيمارسجا) بالغردقة

تنفيذ المشروع

٢٠ مايو ٢٠٠٦ م

المشاركون

وزارة الدولة لشئون البيئة، جمهورية مصر العربية

وصف المشروع

في خطوة لتعزيز قدرات دول الإقليم في التصدي لحوادث التلوث بالزيت

في خطوة لتعزيز قدرات دول الإقليم لمكافحة التلوث بالزيت والمواد الضارة تم افتتاح مركز المساعدات المتبادلة للطوارئ البحرية (إيمارسجا) بمدينة الغردقة باستضافة من جهاز شؤون البيئة بجمهورية مصر العربية يوم ٢٠ مايو ٢٠٠٦. وقام بافتتاح المركز معالي المهندس ماجد جورج وزير الدولة لشؤون البيئة بمصر، يرافقه صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن ناصر بن عبد العزيز، الرئيس العام للأرصاد وحماية البيئة بالمملكة العربية السعودية، كما حضر ممثلون لمعالي وزراء دول الإقليم وكان في استقبالهم سعادة الأستاذ الدكتور زياد أبو غرارة، الأمين العام للهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن.

وخلال حفل الافتتاح ألقى السيد ميجيل بالوميرس نائب مدير المنظمة الدولية البحرية كلمة أعرب فيها عن سعادة المنظمة البحرية الدولية وأكد حرصها على دعمه مشيدا بالدور الذي سيقوم به المركز في تعزيز التعاون بين الهيئة والمنظمة. كما القى وزير الدولة لشؤون البيئة معالي المهندس ماجد جورج كلمة بين فيها أن المركز يعد احدى الركائز المهمة لتفعيل أنشطة الهيئة الإقليمية في مجال تقليل مخاطر الملاحة والتلوث البحري.

يستمد المركز إطاره القانوني من اتفاقية جدة ١٩٨٢ والبرتوكول الإقليمي الخاص بالتعاون في مكافحة التلوث بالزيت والمواد الضارة الأخرى في الحالات الطارئة الذي تم توقيعه متزامنا مع اتفاقية جدة عام ١٩٨٢.ويهدف المركز إلي تعزيز قدرات الدول الأعضاء وتسهيل التعاون فيما بينها لمكافحة التلوث بالزيت والمواد الضارة الأخرى ومساعدة الدول الأعضاء في تعزيز قدراتها الوطنية لمكافحة التلوث بالزيت والمواد الضارة الأخرى وتنسيق وتسهيل تبادل المعلومات والتعاون التقني والتدريب من خلال عقد الندوات وتنسيق برامج التدريب وورش العمل وتوفير أنظمة المعلومات التي تساعد دول الإقليم في حالات الطوارئ البحرية. كما يقوم المركز بتقديم المساعدة الفنية لدول الإقليم في إعداد خطط الطوارئ الوطنية للاستعداد والتصدي لحوادث التلوث بالزيت بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية (IMO).

ومن أهم الأنشطة التي يقوم بها المركز إعداد قاعدة معلومات تحتوي على الإمكانات والخبرات المتوفرة في دول الإقليم في مجال المكافحة والعمل على رفع الكفاءات الوطنية لدول الإقليم وكذلك توفير المعلومات اللازمة عن الطرق والوسائل والبحوث المتعلقة بمواجهة الحالات البحرية الطارئة للقيام بأعمال النمذجة ورصد انتشار الملوثات وإعداد خرائط توزيع المناطق الحساسة بيئياً، وتقديم الدعم الفني لدول الإقليم لإعداد ومراجعة خططها الوطنية للمكافحة والتصدي للتلوث البحري في حالات الطارئة.

كما يقوم المركز بتفعيل نظام محاكي للتلوث النفطي ضمن أهدافه للتصدي لحالات الطوارئ البحرية. وتسعى الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن من خلال المركز إلى إيجاد خطة عمل إقليمية تحدد آلية للتصدي للطوارئ البحرية وتهدف إلى تنسيق الجهود ورفع القدرات وتفعيل دور مركز المساعدات المتبادلة في حالات الطوارئ البحرية. وقد قدم المركز المساعدة الفنية في العديد من الحوادث التي طلبت دول الإقليم المساعدة.

ومن الأمثلة على ذلك حادث جنوح سفينة نقل الأغنام زهراء ٣ وحادثة انتشار المبيدات الزراعية خلال الفترة من ٩-١٣ سبتمبر ٢٠٠٧م بمدينة الحديدة. وكذلك قام المركز بمتابعة حادثة التسرب البترولي من باطن الأرض شمال مدينة الغردقة أوائل شهر فبراير ٢٠٠٩م وحادثة التلوث البحري بالقرب من جازان وإعداد تقرير شامل يحدد المسار لبقع التلوث والاحتياطات الواجب اتخاذها. وساهم المركز في موافاة دول الإقليم بالتقارير المتعلقة بالحالات البحرية الطارئة وتبادل المعلومات الفوري كما في حادثة رمي السفينة البركة ٥ والقادمة من أوكرانيا لأغنام نافقة بخليج السويس في نوفمبر٢٠٠٩م وتم تبادل المعلومات بشكل

فوري مع الدول ذات العلاقة كما تم تزويد جميع دول الإقليم بتقرير شامل لتلك الحادثة.

الأهداف المستقبلية للمركز تتمحور حول الاستمرار في دعم دول الإقليم لرفع قدراتها في مكافحة التلوث بالزيت والمواد الضارة الأخرى من خلال تقديم الدعم الفني والتدريب حيث سيركز التدريب على احتياجات الدول الأعضاء وذلك بالتنسيق مع الشركاء الإقليميين والمساعدة في تحديث خطط الطوارئ الوطنية وذلك كخطوة تمهيدية لإعداد خطة طوارئ إقليمية ، وقد أثمر جهد المركز إعداد بروتوكول نقل الأفراد والمعدات بين دول الإقليم في حالة الطوارئ البحرية عام ٢٠٠٩ وسيتم التنسيق لعمل تطبيق عملي للبروتوكول من خلال مناورة إقليمية. كما سيتم العمل على إنشاء نظام إنذار إقليمي للتلوث بالزيت بالتعاون مع الجهات والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية. ويتعاون المركز مع دول الإقليم للتصديق على الاتفاقيات الدولية وأهمها اتفاقية ماربول التي ستساعد المصادقة عليها من جميع الدول إلى تفعيل إعلان البحر الأحمر وخليج عدن مناطق خاصة وذلك من خلال تقديم الدعم الفني والاستمرار في عقد الورش الإقليمية والوطنية بهذا الشأن.

ويستمر المركز بدوره في تقوية الروابط مع المنظمات والمراكز الإقليمية والدولية المشابهة من خلال إنشاء شبكة اتصال تركز على مجال التدريب وتبادل المعلومات والخبرات.

البلد

الجمهورية اليمنية

مسمى المشروع

تقييم مصائد خيار البحر في الجمهورية اليمنية

تنفيذ المشروع

عام ٢٠٠٨م

المشاركون

وزارة المياه والبيئة في الجمهورية اليمنية

وصف المشروع

في عام ٢٠٠٧م، قامت الهيئة بإجراء تقييم لمصائد خيار البحر في اليمن بالتنسيق مع الجهات المعنية. نتج عن هذا التقييم إصدار قرار وزاري من وزارة الثروة السمكية بإيقاف اصطياده وكذلك إنتاج وثيقة باللغة العربية والإنجليزية عن التقييم بعد مناقشتها في ورشة وطنية مع مسئولي وزارة الثروة السمكية والهيئة العامة للبيئة في اليمن.

بناء على طلب من وزارة المياه والبيئة في الجمهورية اليمنية وبالتنسيق والتعاون مع وزارة الثروة السمكية قامت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن بإجراء تقييم لمصائد خيار البحر في سواحل الجمهورية اليمنية في الفترة من ٦ – ٢٤ مارس ٢٠٠٧م، وذلك ضمن برنامج مشروعات على أرض الواقع التي تنفذه الهيئة. فقد قام فريق مكون من خبير أسترالي، و أحد خبراء الهيئة الإقليمية بالإضافة إلى أخصائي من الهيئة العامة لحماية البيئة بتنفيذ مسوحات التقييم بالتعاون مع وزارة الثروة السمكية، وهي أول مرة يتم إجراء مثل هذه المسوحات في اليمن. وقد هدفت هذه المسوحات إلى إعداد تقييم للوضع الراهن للمصائد، وتقديم توصيات للحكومة اليمنية لتطوير خطة إدارة مصائد خيار البحر ، وذلك من خلال:

– تقييم واستيعاب الوضع الحالي لخيار البحر من حيث حجم الصيد ومواقع الصيد، والتشريعات القانونية واللوائح السارية، وكذلك سبل المعالجة وأسواق التصدير وطرق الرصد وسبل جمع المعلومات لدى الحكومة.

– بناء قدرات الكوادر المحلية حول ايكولوجية خيار البحر وسبل إدارته.

أثناء المسوحات الميدانية لتقييم خيار البحر تم زيارة عدة مجمعات سمكية لجمع المعلومات. فقد تم زيارة ٢١ تجمعاً ساحلياً، بما فيها خمس مدن على امتداد ساحل البحر الأحمر، و١١ مدينة على امتداد خليج عدن، وخمس مدن في جزيرة سوقطرة، وتم جمع المعلومات المتعلقة بجميع نواحي المصائد من موظفي وزارتي الثروة السمكية ووزارة المياه والبيئة، والهيئة العامة لحماية البيئة، ومكاتب البحوث والجامعات. وقد تم أيضاً جمعها من خلال الحوارات المباشرة التي أجريت مع صيادي خيار البحر وتجار الجملة وجمعيات الصيادين والجمهور عموماً. كما تم رفع قدرات الكوادر الوطنية حول خيار البحر أثناء المسوحات. فقد تم تقديم محاضرات تناولت تفاصيل و معلومات عن بيولوجية وتصنيف وتكاثر خيار البحر وإدارة مصادره وذلك في كل مقرات مراكز علوم وأبحاث البحار للمناطق الرئيسية الأربع وهي: الحديدة (مقر مركز معلومات وأبحاث البحر) وعدن (مقر مكتب فرع الهيئة العامة للبيئة)، والمكلا (قاعة المؤتمرات بكلية علوم البحار) وحديبو–سوقطرة (مقر مكتب فرع الهيئة العامة لحماية البيئة).

وفي نهاية الزيارة فقد قام الفريق بتقديم عرض في ديوان وزارة الثروة السمكية بصنعاء، بحضور وزير الثروة السمكية، ووكيل وزارة الثروة السمكية للإنتاج السمكي، ورئيس الهيئة العامة لحماية البيئة بالإضافة إلى مسئولين آخرين من الوزارة والهيئة، تم خلاله استعراض نتائج البحث الميداني وشرح التوصيات اللازمة لإدارة مصائد خيار البحر في اليمن. وقد أشارت النتائج، بشكل عام، إلى تدني توفر خيار البحر وتكاد تكون منعدمة لبعض أنواع ذات أهمية اقتصادية عالية في أماكن عديدة في سواحل اليمن وإلى مدى أهمية الحفاظ على أنواع خيارالبحر في المحميات البحرية لأرخبيل سوقطرة، والتي أعطى لها طابع خاص في العرض. لاحقا، نتج عن هذا الاجتماع إصدار قرار وزاري من وزارة الثروة السمكية بإيقاف مصائد وتصدير خيار البحر حتى

إشعار آخر.

وقد تمثلت المخرجات الكلية للتقييم إعداد تقرير باللغة الإنجليزية والذي أحتوى أساساً على:

- الوضع الراهن وتقييم المخزون التجاري من خيار البحر في اليمن شاملا توصيات بشأن إدارته والمحافظة عليه في السواحل اليمنية و في سوقطرة، وكذلك مقترح مسودة لمشروع (مذكرة تفاهم ترمي إلى إدارة خيار البحر والمحافظة عليه).

وفي الثامن والعشرين من نوفمبر ٢٠٠٧م، تم مناقشة النسخة العربية من التقرير، بعد ترجمته إلى اللغة العربية، في ورشة وطنية. فقد نسقت الهيئة- أيضاً بناءاً على طلب وزارة المياه والبيئة- ورشة عمل وطنية بالتنسيق مع الوزارة العامة لحماية البيئة لاستعراض نتائج وتوصيات التقرير، بعنوان مصائد خيار البحر في اليمن. الوضع الراهن والتوصيات، في صنعاء . افتتح الورشة رئيس الهيئة العامة لحماية البيئة، بحضور وكيل وزارة الثروة السمكية، ومندوب الهيئة الذي شارك في المهمة الميدانية لتقييم مصائد خيار البحر، وقد شارك اكثر من ٣٠ من الاختصاصيين الوطنيين في الاجتماع: من المحافظات الساحلية: من مديري عموم فروع وزارة الثورة السمكية، ومديري عموم فروع وزارة الثروة السمكية، ومديري إدارة الجودة بمكاتب الوزارة، ومراكز علوم وأبحاث البحار، وبعض مديري فروع الهيئة العامة لحماية البيئة ومن منسوبي وزارتي المياه والبيئة والثروة السمكية والهيئة العامة لحماية البيئة بصنعاء. وترأس الوكيل المساعد لقطاع الإنتاج والتسويق جلسات الاجتماع بالورشة. وفي نهاية الورشة تم الاتفاق على التوصيات التي تضمنت تشكيل لجنة تنسيق لمتابعة تنفيذ المرحلة المقبلة لإدارة مصائد خيار البحر وتبني مشروع المرحلة الخامسة لتطوير الأسماك في هذه المرحلة.

وتم لاحقا في ٢٠٠٨م، إنتاج التقرير كأحد مطبوعات الهيئة بعنوان مصائد خيار البحر في اليمن (والمتوفر في موقع الهيئة). الوضع الراهن باللغة العربية والإنجليزية. وتم توزيع نسخ من هذه الوثيقة إلى الجهات المعنية. الجدير بالذكر بأن هذه أول وثيقة تطبعها الهيئة باللغتين في مطبوعة واحدة وفي آن واحد.

إن تنفيذ مثل هذه السلسة من الإجراءات التي وردت أعلاه والتي نتجت في إنجاح مخرجات تقييم مصائد خيار البحر لها مردود قيم للمحافظة على الموارد الحية للبحر الأحمر وخليج عدن، وفي إنجاح دور الهيئة في التعاون الفعال مع دول الإقليم. دور نقطة الاتصال (وزارة المياه والبيئة، والهيئة العامة لحماية البيئة) الذي كان له أكبر الأثر في هذه الإجراءات. وتعاون الجهة المسئولة عن الاصطياد (وزارة الثروة السمكية) في إعطاء المعلومات التي ساعدت على اتخاذ قرار إيقاف الصيد لهذا الحيوان البحري. ولقد أشارت الصحف اليمنية إلى هذا الإجراء الفعال تجاه المحافظة على خيار البحر، وكذلك تم الإشارة إلى ذلك في محتوى تقرير أعده الإتحاد الدولي لصون الطبيعة (IUCN) عن سقطرة وتقييم محمياتها البحرية في عام ٢٠٠٨م. و يعتبر المشروع من أنجح الأنشطة التي نفذتها الهيئة بالتعاون والتنسيق مع هذه الجهات في الجمهورية اليمنية.

PERSGA

المملكة العربية السعودية – ص . ب ٥٣٦٦٢ جدة ٢١٥٨٣
هاتف ٤٥٦٣ ٦٥٢ ٢ ٩٦٦+ – فاكس ١٩٠١ ٦٥٢ ٢ ٩٦٦+
الموقع الإلكتروني : www.persga.org